بسم الله الرحمن الرحيم

قطبية علوم اللسان العربي في تفسير القرآن الكريم

الدكتور محمد الدحماني

ملخص:

أجمع أهل العلم من لغويين وأصوليين ومفسرين وغيرهم، على قيمة علوم اللسان في تفسير القرآن الكريم، وأهميتها القصوى في فهمه واستنباط أحكامه. فهي منه بمثابة القطب الذي يدور عليه أمر تفسيره، والأساس الذي تقوم عليه عملية فهمه وتأويله، وتبنى به أحكامه ومقاصد تنزيله. بناء على ذلك سيحاول البحث بيان قيمة علم النحو ودوره في التفسير من خلال تفسير فخر الدين الرازي (ت606هـ). لقد كان الفخر الرازي واحداً من العلماء الذين أدركوا أهمية علوم اللغة والنحو في تفسير كلام الله واستنباط أحكامه. فقد اهتم اهتماما بالغا بمسائل النحو ومباحثه، وعُني عناية خاصة بتحديد مدلولات الألفاظ اللغوية والاصطلاحات النحوية، وكانت له آراء واجتهادات أسهمت، بلا شك، في إغناء التصور النحوي العربي وبلورة أنساقه ومصطلحاته من جهة، وتوسيع آفاق النظر في كلام الله وتأويله وفقا لمرتكزات الفهم الصحيح من جهة أخرى. إن مظاهر اهتمام الفخر الرازي بالمسائل النحوية واستثمارها في التفسير كثيرة ومتنوعة، لكننا سنكتفي بعرض نماذج منها: تحقيق الوجوه الإعرابية، الربط بين الإعراب والمعنى في التفسير، العناية بالتعليل النحوي، استحضار المسائل الخلافية.

مصطلحات مفتاحية: علوم اللسان–التفسير-قطبية – الوجوه الإعرابية – التعليل النحوي.

الحمد لله الذي فضل هذه الأمة بالكتاب العربي، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف رسول وأكرم نبي. أما بعد:

فإن موضوع هذا البحث هو " قطبية علوم اللسان العربي في تفسير القرآن الكريم".

يستلزم بيان القصد من هذا الموضوع تحقيق القول في النقاط التالية:

1- مقدمة في شرح ألفاظ التسمية وبيان المراد منها.

2- في ذكر بعض من أقر بقطبية علوم اللسان العربي في التفسير

3- تخصيص القول في أهمية علم النحو من خلال تفسير فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)

1- في شرح ألفاظ التسمية وبيان المراد منها:

يتألف عنوان هذا البحث من ألفاظ هي بمثابة المفاتيح التي يولج منها إلى صلب الموضوع، أولها لفظ "قطبية"، فهذا اللفظ مصدر صناعي من "قُطْب"، والقُطْبُ والقَطَبُ والقِطْبُ والقَطْبُ، ورد بمعان:

فهو الحديدة أو القائم الذي تدور عليه الرحى[1]، فهو يجمع أمرَها إذا كان دورُه عليها[2]، وقُطب الفلك: مداره[3]، والقطبُ: الذي تُبنى عليه القبلة[4]، وقُطبُ القوم سيدهم الذي يدور عليه أمرهم.

وقد ركبت هذه اللفظة تركيبا إضافيا مع "علوم اللسان العربي" على جهة بيان صفة لازمة لها، تحدد قيمتها وأهميتها وظهورها على العلوم الأخرى في علم التفسير.

و"علوم اللسان العربي" اصطلاح أطلقه الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور على: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني والبيان [5].

وسمى آخرون هذه العلوم بالعلوم اللغوية، وأطلق عليها بعضهم اسم "العلوم اللفظية".

---

[1] - لسان العرب. ابن منظور، دار صادر، بيروت، قطب.

[2] - معجم المقاييس في اللغة . أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م، قطب.

[3] - لسان العرب: قطب.

[4] - نفسه: قطب.

[5] - انظر: تفسير التحرير والتنوير. محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 18/1.

والتفسير هو العلم الذي «يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب»[1].

والقرآن الكريم هو كلام الله تعالى المنزل على رسوله، الجامع لأحكامه وقصصه.

فالقصد من هذه التسمية إذن "قطبية علوم اللسان العربي في تفسير القرآن الكريم"، إلى بيان قيمة علوم اللسان في فهم كلام الله، فهي منه بمثابة القائم الذي يدور عليه أمر تفسيره، والمدار الذي تقوم عليه عملية فهمه وتأويله، وتبنى به أحكامه ومقاصد تنزيله. يقول الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله: «إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم... ونعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي وهي: متن اللغة، والتصريف والنحو والمعاني والبيان»[2].

2- في ذكر بعض من أقر بقطبية علوم اللسان في التفسير:

يكاد يجمع أهل العلم من لغويين وأصوليين ومفسرين وغيرهم، على قيمة علوم اللسان في تفسير القرآن الكريم، وأهميتها القصوى في فهمه واستنباط أحكامه.

فالثعالبي (ت: 429هـ) اعتبر أن صرف الهمة إلى العربية والاشتغال بها والإقبال عليها وتفهمها من الديانة، يقول: «من أحب الله تعالى أحب رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم،، ومن أحبّ الرسول العربي أحب العرب، ومن أحب العرب أحبّ العربية، ومن أحب العربية عُني بها وثابر عليها وصرف همته إليها، ومن هداه الله للإسلام وشرح صدره للإيمان و أتاه حسن سريرة فيه، اعتقد أن محمدا صلى الله عليه وسلم خير الرسل، والعرب خير الأمم، والعربية خير اللغات والألسنة،

---

[1] - تفسير البحر المحيط .أبو حيان الأندلسي – دار الفكر – بيروت. الطبعة الثانية: 1403هـ - 1983م، 13/1-14.

[2] - تفسير التحرير والتنوير، 18/1.

والإقبال على تفهمها من الديانة، إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين وسبب إصلاح المعاشر والعباد»[1].

ونبه إمام الحرمين (ت: 478هـ) على أهمية اللغة والنحو في النظر في الشرع والوقوف على مقاصده، فقال: «... معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني... وأما الألفاظ فلا بد من الاعتناء بها، فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن رَبَّاناً من النحو واللغة... »[2].

وارتأى أبو البركات ابن الأنباري (ت: 577هـ) أن العلم بالنحو شرط في رتبة الاجتهاد، قال: «وذلك أن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشرع، لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به...» [3].

وتعرض أبو حيان (ت:754هـ) في تفسيره بإسهاب للعلوم التي يستمد منها علم التفسير وجوده، والتي هي له كالأدوات التي يستعان بها على إتقانه، وحصرها في سبعة، جعل علوم اللسان في مقدمتها، باعتبارها سلم الارتقاء إلى الذروة في تفسير كلام الله وفهمه وتأويله، يقول: «النظر في تفسير كتاب الله يكون من وجوه: الوجه الأول: علم اللغة اسما وفعلا وحرفا... فيؤخذ ذلك من علم اللغة. الوجه الثاني: معرفة الأحكام التي للكلمة العربية من جهة أفرادها ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو...الوجه الثالث: كون اللفظ أو التركيب أحسن و أفصح ويؤخذ ذلك من علم البيان والبديع... الوجه الرابع: تعيين مبهم وتبيين مجمل...»[4].

---

[1] - فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م، ص:15.

[2] - البرهان في أصول الفقه .إمام الحرمين الجُويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م، 43/1.

[3] - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، 1971م، ص:95

[4] - تفسير البحر المحيط، 1/6-7.

وقدم أبو حيان تعريفا مفصلا للتفسير جمع فيه كل هذه الوجوه فقال: «التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات ذلك، فقولنا: علم، هو جنس يشمل سائر العلوم، وقولنا: يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، هذا هو علم القراءات، وقولنا: ومدلولاتها أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: وأحكامها الإفرادية والتركيبية، هذا يشمل علم التصريف وعلم الإعراب، وعلم البيان وعلم البديع ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب ... وقولنا: تتمات لذلك، هو معرفة النسخ وسبب النزول... »[1].

ولم يكتف أبو حيان بالإشارة إلى العلوم التي يقوم بها علم التفسير، بل ذكر مجموعة من المصادر التي يمكن الاستناد إليها في كل وجه من الوجوه المذكورة، ففيما يتصل بعلوم اللسان ذكر: المحكم لابن سيده والصحاح للجوهري والبارع للقالي ومجمع البحرين للصاغاني، والكتاب لسيبويه، وتسهيل الفوائد لابن مالك، والممتع لابن عصفور، ومنهاج البلغاء لحازم القرطاجني، وغير ذلك.

وحدد الزركشي (ت 794هـ) في سياق تعريفه لعلم التفسير، العلوم المعينة عليه فقال: «...علم يُعرف به فهمُ كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»[2].

وذهب طاش كبرى زاده (968هـ) في مفتاح السعادة إلى "أن النحو من فروض الكفايات، إذ يحتاج إليه الاستدلال بالكتاب والسنة" [3].

---

[1] - تفسير البحر المحيط، 1/13-14 وانظر: التحبير في علم التفسير، جلال الدين السيوطي، 15

[2] - البرهان في أصول الفقه، المقدمة.

[3] - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية بيروت، 1/138، وذهب الكافيجي (ت: 879هـ) إلى أن تعلم النحو فرض من فروض الكفاية، قال: «وإن العلماء اتفقوا على أن تعلم

وذهب الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور(1394هـ) إلى أن القرآن كلام عربي لذلك فقواعد العربية هي الطريق لفهم معانيه ويقصد بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني والبيان [1].

يتبين إذن إجماع أهل العلم على أهمية علوم اللسان العربي وقيمتها في الدراسات الشرعية، فالعلم بها واجب وتعلمها من فروض الكفايات والإقبال على تفهمها من الديانة، و إتقانها شرط في رتبة الاجتهاد.

فإذا كان الأمر كذلك فكيف حال من جهل بها أو زهد فيها وتهاون بها؟

إن حال من كان هذا شأنه، هو أشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، يقول الجرجاني مبينا حال الزاهدين في النحو المحتقرين له: «وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له، وإصغارهم أمره، وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك...أشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه. ذاك لأنهم لا يجدون بداً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، و أنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يُرجع إليه... »[2].

إن إعراب القرآن، كما يقول ابن عطية، أصل في الشريعة، لأن بذلك تُقوّم معانيه التي هي الشرع[3]، ومن ثم كان العلم بالعربية أساس العلم بالشرع، والذي لا يعرف العربية فليس له إلا أن تصدق عليه رواية القرطبي رحمه الله في الجامع، قال: «...عن علي بن الجعد قال: سمعت شعبة يقول: مثل صاحب الحديث الذي

النحو فرض من فروض الكفاية» شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس للنشر، الطبعة الثالثة، 1996م، ص: 64.

[1] - تفسير التحرير والتنوير، 18/1.

[2] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، 1984م، ص: 28.

[3] - الجامع لأحكام القرآن الكريم، القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1964م، 1/ 23.

لا يعرف العربية مثل الحمار عليه مِخلاة لا علف فيها. وقال حماد بن سلمة: من طلب الحديث ولم يتعلم النحو –أو قال العربية - فهو كمثل الحمار تُعلق عليه مخلاة ليس فيها شعير»[1].

إن الإعراض عن علوم العربية يؤدي إلى الضعف، والضعف يقود إلى الضلال عن القصد في أمور الشريعة، يقول ابن جني موضحا قيمة علوم العربية وما تؤمنه من الاعتقادات الدينية، ومبينا علة من ضل عن القصد في الشريعة: «... وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حِلمه ضُعفُه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافة بها... »[2].

ونبه الفخر الرازي في موطن من تفسيره على أن مفسر القرآن متى تكلم في القرآن من غير أن يكون متبحراً في علم الأصول، وفي علم اللغة والنحو، كان في غاية البعد عن الله [3].

3- تخصيص القول في أهمية علم النحو في التفسير من خلال تفسير فخر الدين الرازي:

يتجه القصد إلى قصر الكلام على أهمية علم النحو ودوره في تفسير كلام الله، لأن المقام لا يسعف بالخوض في علوم اللسان جميعا، وذلك من خلال تفسير فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين المتوفى سنة 606هـ، المسمى بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب.

إن العناية بكتاب الله تفسيراً وفهما وتأويلا، واستنباطا للأحكام، دفعت بالعلماء إلى التركيز على مقتضيات الصياغة اللغوية للنص القرآني. فألفاظ القرآن كما يرى الراغب الأصفهاني «هي لبّ كلام العرب وزبدته، وواسطته

---

[1] - الجامع لأحكام القرآن الكريم ، 24/1.

[2] - الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة بيروت، 245/3.

[3] - تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب. قدم له ووضع فهارسه: خليل محيي الدين الميس، دار الفكر، بيروت 1414هـ - 1993م، 4/ 194.

وكر ائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحِكمهم، وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم»[1]، ومن ثم

فـ«أول ما يُحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية، تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه»[2].

كان فخر الدين الرازي واحداً من أولئك العلماء الذين أدركوا أهمية علوم اللغة والنحو في تفسير كلام الله، واستنباط أحكامه. فقد اهتم اهتماما بالغا بقضايا النحو ومسائله، وعُني عناية خاصة بتحديد مدلولات الألفاظ اللغوية والاصطلاحات النحوية، وكانت له آراء واجتهادات أسهمت بلا شك، في إغناء التصور النحوي العربي وبلورة أنساقه ومصطلحاته من جهة، وتوسيع آفاق النظر في كلام الله وتأويله وفقا لمرتكزات الفهم الصحيح من جهة أخرى. يقول الرازي مبينا أهمية اللغة والنحو والتصريف في معرفة الكتاب والسنة ومعتبرا ذلك من الواجبات: «لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، كان العلم بشرعنا موقوفاً على العلم بهذه الأمور، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به، وكان مقدوراً للمكلّف، فهو واجب»[3].

لقد عُني الفخر الرازي بالبحث في القضايا النحوية في سياق تفسيره لكلام الله عزوجل، وعنايته بإبراز هذه القضايا والحديث عنها والتفصيل فيها، دليل على إيمانه الكبير بأن معرفة القرآن لا يمكن أن تتحقق إلا بمعرفة اللغة والإعراب. وأهم ما يدل على اهتمام الفخر الرازي بالقضايا النحوية، تخصيصه لأبواب في الجزء الأول من تفسيره تحدث فيها عن قضايا نحوية مختلفة، وبسط القول في

---

[1] - المفردات في غريب القرآن الراغب الأصفهاني تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، مصر، ص: 6.

[2] - نفسه.

[3] - المحصول في علم أصول الفقه . دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1412هـ - 1992م، 203/1.

مسائل في مقدمات ومسائل نحوية يعتبر ضبطها وفهمها منطلقا لتفسير كلام الله، ومفتاحا لفهمه وتأويله التأويل الصحيح المنسجم والتصور الكلي للرجل، القائم على إثبات الحقيقة المطلقة، حقيقة التوحيد. فالنحو كما قال أبو حيان: " يرتب اللفظ ترتيبا يؤدي إلى الحق المعروف أو إلى العادة الجارية "[1]، وبمعرفة الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد[2].

ومما يدل على ذلك كذلك، حرص الرازي الشديد على تحديد ماهية مجموعة من المصطلحات النحوية التي اعتاد النحويون على البدء بتعريفها في كتبهم، ك: الكلمة واللفظ والقول والعبارة والكلام[3]، ومن ذلك اهتمامه بعرض المباحث المتعلقة بالصوت والحرف وأحكامهما[4]، والتفصيل في المباحث المتعلقة بالاسم والفعل والحرف[5]، وتخصيصه بابا لتقسيمات الاسم[6]، وبابا آخر في إعراب الفعل[7]، وغيرذلك من المسائل والقضايا النحوية المختلفة.

لقد اقتفى الرازي أثر النحويين في عرض هذه القضايا ومناقشتها باعتبارها المقدمات الضرورية والمبادئ الأساسية التي يبنى عليها تفسير كلام الله، وفهمه وتأويله.

1.3.من مظاهر اهتمام الفخر الرازي بالقضايا النحوية في التفسير:

ومظاهر اهتمام الفخر الرازي بالقضايا النحوية كثيرة ومختلفة بحيث لا يتسع المجال للتفصيل فيها، لذلك نكتفي بعرض نماذج منها.

---

[1] - المقابسات، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، 1992م، ص: 171.

[2] - أصول التفسير، 157.

[3] - التفسير الكبير، 1/ 21-36.

[4] - نفسه، 1/ 36-40.

[5]- نفسه، 1/41-42.

[6] - نفسه، 1/47-62.

[7] - نفسه، 1/ 62-66.

1.1.3.تحقيق الوجوه الإعرابية:

عني الرازي في تفسيره لكلام الله، بإبراز الوجوه الإعرابية للفظة الواحدة في الآية، وما يصاحب ذلك من اختلاف في وجوه التأويل والفهم. فاختلاف الإعراب يؤدي حتما إلى اختلاف المعنى، ومن ثم فتقليب النظر في هذه الوجوه الإعرابية يدفع إلى بيان الأصلح والأصوب من هذه الوجوه في الدلالة، وأنسبها لمقتضيات السياق العام التي وردت فيه، والمقاصد القرآنية المتوخاة منها.

وأمثلة ذلك كثيرة منها قوله في إعراب "يعبدون" من قوله تعالى: ﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله﴾ [1]: « ...قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي "يعبدون" بالياء والباقون بالتاء ... المسألة الثانية: اختلفوا في موضع "يعبدون" من الإعراب على خمسة أقوال: القول الأول: قال الكسائي: رفعه على أن لا يعبدوا كأنه قيل أخذنا ميثاقهم بأن لا يعبدوا إلا أنه لما أسقطت "أن" رفع الفعل...القول الثاني: موضعه رفع على أنه جواب القسم كأنه قيل: وإذا أقسمنا عليهم لا يعبدون، وأجاز هذا الوجه المبرد والكسائي والفراء والزجاج وهو أحد قولي الأخفش. القول الثالث: قول قطرب: أنه يكون في موضع الحال فيكون موضعه نصبا كأنه قال: أخذنا ميثاقكم غير عابدين إلا الله. القول الرابع: قول الفراء أن موضع"لا تعبدون" على النهي إلا أنه جاء على لفظ الخبر... القول الخامس: التقدير أن لا تعبدوا تكون "أن" مع الفعل بدلا عن الميثاق، كأنه قيل، أخذنا ميثاق بني إسرائيل بتوحيدهم» [2]

ويدل على ذلك أيضا قوله في سياق تفسيره للفظ "حنيفا" من قوله تعالى: ﴿قل بل ملة إبراهيم حنيفا﴾[3] « في نصب حنيفا قولان، أحدهما: قول الزجاج : أنه نصب على الحال من إبراهيم كقولك: رأيت وجه هند قائمة. الثاني: أنه نصب

---

[1]- سورة البقرة:83.

[2]- التفسير الكبير، 3/176-177.

[3]- سورة البقرة:135.

على القطع، أراد: بل ملة إبراهيم الحنيف فلما سقطت الألف واللام لم تتبع النكرة المعرفة فانقطع منه فانتصب، قاله نحاة الكوفة »[1]

لقد أبدى الرازي اهتماما كبيرا بعرض أوجه الاختلاف الإعرابية سواء المتعلقة باللفظة المفردة أو بالتركيب، وسلك في التعامل مع هذه المسألة مسلكين:

المسلك الأول: أخذه بمختلف الأوجه الإعرابية وما يترتب عنها من اختلاف القراءات و التأويلات ومن أمثلة ذلك قوله: «... في رفع (والموفون) قولان: أحدهما: أنه عطف على محل (من آمن) تقديره: لكن البر المؤمنون والموفون، عن الفراء والأخفش، الثاني: رفع على المدح على أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: وهم الموفون»[2].

والمسلك الثاني: إقراره لوجه إعرابي واحد ورده لأوجه أخرى، وذلك وفقا لما يراه مناسبا لمقتضيات التركيب النحوي و مقصود الكلام. ومن أمثلة ذلك قوله في سياق تفسيره للفظ "البر" من قوله تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾[3]: «قرأ حمزة وحفص عن عاصم (ليس البر) بنصب الراء، والباقون بالرفع، قال الواحدي: وكلتا القراءتين حسن، لأن اسم (ليس) وخبرها اجتمعا في التعريف فاستويا في كون كل واحد منهما اسما والآخر خبرا، وحجة من رفع (البر) أن اسم (ليس) مشبه بالفاعل، وخبرها بالمفعول، والفاعل بأن يلي الفعل أولى من المفعول، ومن نصب (البر) ذهب إلى أن بعض النحويين قال "أن" مع صلتها الأولى أن تكون اسم "ليس" لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فكان ههنا اجتمع مضمر ومظهر، والأولى إذا اجتمعا أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر، وعلى هذا قرئ في التنزيل قوله: ﴿فكان عاقبتهما أنهما في النار﴾ وقوله: ﴿وما كان جواب قومه إلا أن قالوا﴾، ﴿وما كان حجتهم إلا أن

---

[1]- التفسير الكبير، 4/90-91. وانظر:4/97 و5/49.

[2]- نفسه، 5/48.

[3]- سورة البقرة: 177.

قالوا﴾ والاختيار رفع البر، لأنه روي عن ابن مسعود أنه قرأ ﴿ليس البر بأن﴾ والباء تدخل في خبر ليس»[1].

ويؤيد ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾ [2] : «... قوله ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾ فيه حذف، وفي كيفيته وجوه: أحدهما ولكن البر بر من آمن بالله، فحذف المضاف، وهو كثير في الكلام كقوله ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل﴾ أي حب العجل، ويقولون: الجود حاتم، والشعر زهير والشجاعة عنترة. وهذا اختيار الفراء والزجاج وقطرب، قال أبو علي: ومثل هذه الآية قوله ﴿أجعلتم سقاية الحاج﴾ ثم قال (كمن آمن) وتقديره، أجعلتم أهل سقاية الحاج كمن آمن، أو أجعلتم سقاية الحاج كإيمان من آمن، ليقع التمثيل بين مصدرين أو بين فاعلين، إذ لا يقع التمثيل بين مصدر وفاعل. وثانيهما: قال أبو عبيدة: البر ههنا بمعنى البار كقوله ﴿والعاقبة للتقوى﴾ أي للمتقين، ومنه قوله: ﴿إن أصبح ماؤكم غورا﴾ أي غائرا... وثالثها: أن معناه، ولكن ذا البر، فحذف كقولهم: هم درجات عند الله أي ذوو درجات، عن الزجاج، ورابعها: التقدير: ولكن البر يحصل بالإيمان وكذا وكذا عن المفصل... واعلم أن الوجه الأول أقرب إلى مقصود الكلام فيكون معناه: ولكن البر الذي هو كل البر الذي يؤدي إلى الثواب العظيم بر من آمن بالله...» [3].

2.1.3- الربط بين الإعراب والمعنى:

ربط فخر الدين الرازي في كثير من المواطن بين إعراب الكلمات والمعاني التي تدل عليها، وأشار إلى أن اختلاف محل الكلمة من الإعراب مبني على اختلاف معنى الكلمة أو الكلمات المركبة معها، ومن الأمثلة الموضحة لذلك قوله في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة﴾[4]: «قوله ﴿إلا من أمر بصدقة﴾ ذكر النحويون في محل "من" وجوها، وتلك الوجوه مبنية على معنى

---

[1]- التفسير الكبير، 5/ 40-41.

[2]- سورة البقرة:177.

[3]- التفسير الكبير،42/5.

[4]- سور النساء: 114.

النجوى في هذه الآية، فإن جعلنا معنى النجوى ههنا السر فيجوز أن يكون في موضع النصب؛ لأنه استثناء الشيء عن خلاف جنسه، فيكون نصبا كقوله (إلا أذى) ويجوز أن يكون رفعا في لغة من رفع المستثنى من غير الجنس كقوله: إلا اليعافير والعيس. و أبو عبيدة جعل هذا من باب حذف المضاف فقال: التقدير: إلا في نجوى من أمر بصدقة ثم حذف المضاف، وعلى هذا التقدير يكون "من" في محل النجوى لأنه أقيم مقامه، ويجوز فيه وجهان: أحدهما: الخفض بدل من نجواهم، كما تقول: ما مررت بأحد إلا زيد. والثاني: النصب على الاستثناء، فكما تقول: ما جاءني أحد إلا زيدا. وهذا استثناء الجنس من الجنس، وأما إن جعلنا النجوى اسما للقوم المتناجين كان منصوبا على الاستثناء، لأنه استثناء الجنس من الجنس؛ ويجوز أن يكون "من" في محل الخفض من وجهين: أحدهما: أن تجعله تبعا لكثير، على معنى: لا خير في كثير من نجواهم إلا فيمن أمر بصدقة، كقوله: لا خير في القوم إلا نفر منهم.

والثاني: أن تجعله تبعا للنجوى، كما تقول: لا خير في جماعة من القوم إلا زيد، إن شئت أتبعت زيدا الجماعة، وإن شئت أتبعته القوم...»[1].

ومن هذا الباب ما أشار إليه الرازي بخصوص تعلق المعنى بالإعراب، ومعناه أن المعنى قد يتفاوت بسبب تفاوت الإعراب، وقد لا يتفاوت المعنى وإن تفاوت الإعراب، يقول الرازي موضحا ذلك في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير﴾[2] : "قوله تعالى: ﴿وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير﴾ وفيه مسائل: المسألة الأولى: أي وكل واحد من الفريقين (وعد الله الحسنى) أي المثوبة الحسنى، وهي الجنة مع تفاوت الدرجات. المسألة الثانية: القراءة المشهورة (وكلا) بالنصب، لأنه بمنزلة: زيدا وعدت خيرا، فهو مفعول وعد، وقرأ ابن عامر: وكل بالرفع، وحجته أن الفعل إذا تأخر عن مفعوله لم يقع عليه أنهم قالوا زيد ضربت، وكقوله في الشعر:

---

[1]- التفسير الكبير، 5/41-42.

[2] - سورة الحديد، الآية: 10 .

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع

روى كله بالرفع لتأخر الفعل عنه لموجب آخر، واعلم أن للشيخ عبد القاهر في هذا الباب كلاما حسنا، قال: إن المعنى في هذا البيت يتفاوت بسبب النصب والرفع، وذلك لأن النصب يفيد أنه ما فعل كل الذنوب، وهذا لا ينافي كونه فاعلا لبعض الذنوب، فإنه إذا قال: ما فعلت كل الذنوب، أفاد أنه ما فعل الكل، ويبقى احتمال أنه فعل البعض. أما رواية الرفع، وهي قوله: كله لم أصنع، فمعناه أن كل واحد واحد من الذنوب محكوم عليه بأنه غير مصنوع، فيكون معناه أنه ما أتى بشيء من الذنوب البتة، وغرض الشاعر أن يدعي البراءة عن جميع الذنوب، فعلمنا أن المعنى يتفاوت بالرفع والنصب، ومما يتفاوت فيه المعنى بسبب تفاوت الإعراب في هذا الباب قوله تعالى ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ فمن قرأ: كل شيء بالنصب، أفاد أنه تعالى خلق الكل بقدر، ومن قرأ كل بالرفع لم يفد أنه تعالى خلق الكل ، بل يفيد أن كل ما كان مخلوقا له فهو إنما خلقه بقدر، وقد يكون تفاوت الإعراب في هذا الباب بحيث يوجب تفاوت المعنى كقوله: ﴿والقمر قدرناه﴾ فإنك سواء قرأت (والقمر) بالرفع أو بالنصب فإن المعنى واحد فكذا في هذه الآية سواء قرأت﴿وكلا وعد الله الحسنى﴾ أو قرأت﴿وكل وعد الله الحسنى) فإن المعنى واحد غير متفاوت "[1]

3.1.3. عنايته بالتعليل النحوي:

عني الفخر الرازي بالبحث في الكثير من المسائل النحوية والعمل على إيجاد العلل التي تفسرها. ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله مفسرا علة اختصاص الإعراب بالحرف الأخير من الكلمة: «إنما اختص الإعراب بالحرف الأخير من الكلمة لوجهين: الأول: أن الأحوال العارضة للذات لا توجد إلا بعد وجود الذات، واللفظ لا يوجد إلا بعد وجود الحرف الأخير منه، فوجب أن تكون العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا تحصل إلا بعد تمام الكلمة. الثاني، أن اختلاف حال

[1] - التفسير الكبير، 221/29.

الحرف الأول والثاني في الكلمة للدلالة على اختلاف أوزان الكلمة، فلم يبق لقبول الأحوال الإعرابية إلا الحرف الأخير من الكلمة»[1].

ومن ذلك قوله وهو يتحدث عن أسباب رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه: «السبب في كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف إليه مجرورا وجوه: الأول: أن الفاعل واحد والمفعول أشياء كثيرة، لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد، وإلى مفعولين، وإلى ثلاثة، ثم يتعدى أيضا إلى المفعول له، وإلى الظرفين، وإلى المصدر والحال، فلما كثرت المفاعيل اختير لها أخف الحركات وهو النصب، ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع، حتى تقع الزيادة في العدد مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال.

الثاني: أن مراتب الموجودات ثلاثة: مؤثر لا يتأثر وهو الأقوى، وهو درجة الفاعل، ومتأثر لا يؤثر وهو الأضعف، وهو درجة المفعول، وثالث لا يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط، وهو درجة المضاف إليه، والحركات أيضا ثلاثة، أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة، فألحقوا كل نوع بشبيهه، فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام، والفتح الذي هو أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام، والجر الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام.

الثالث: الفاعل مقدم على المفعول، لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، وقد يستغني عن المفعول، فالتلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية، فلا جرم أعطوه أثقل الحركات عند قوة النفس وجعلوا أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك» [2].

ويدل على ذلك أيضا خوضه في تعليل مسألة الأسبقية بين الأفعال والأسماء، يقول: «... فأما الأفعال والأسماء فأيهما أسبق؟ الأظهر أن وضع الأسماء سابق على وضع الأفعال، ويدل عليه وجوه: الأول: أن الاسم لفظ دال على الماهية، والفعل لفظ دال على حصول الماهية بشيء من الأشياء في زمان معين، فكان الاسم

---

[1] - التفسير الكبير، 53/1.

[2]- نفسه، 60/1.

مفردا والفعل مركبا، والمفرد سابق على المركب بالذات والرتبة، فوجب أن يكون سابقا عليه في الذكر واللفظ. الثاني: أن الفعل يمتنع التلفظ به إلا عند الإسناد إلى الفاعل، أما اللفظ الدال على ذلك الفاعل فقد يجوز التلفظ به من غير أن يسند إليه الفعل، فعلى هذا الفاعل غني عن الفعل، و الفعل محتاج إلى الفاعل، والغني سابق بالرتبة على المحتاج، فوجب أن يكون سابقا عليه في الذكر. الثالث: أن تركيب الاسم مع الاسم مفيد، وهو الجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أما تركيب الفعل مع الفعل فلا يفيد البتة، بل ما لم يحصل في الجملة الاسم لم يفد البتة، فعلمنا أن الاسم متقدم بالرتبة على الفعل، فكان الأظهر تقدمه عليه بحسب الوضع»[1].

ومما يبرز هذا النهج التعليلي عند الرازي، اهتمامه بتفسير أسباب اختياره لألفاظ التعريف، وعلة تفضيله للفظ على لفظ آخر، ومن أمثلة ذلك ما ورد في تعريف الفعل، يقول: «... الفعل كلمة دالة على ثبوت المصدر لشيء غير معين في زمان معين، و إنما قلنا كلمة لأنها هي الجنس القريب، و إنما قلنا دالة على ثبوت المصدر ولم نقل: دالة على ثبوت شيء، لأن المصدر قد يكون أمرا ثابتا كقولنا: ضرب وقتل، وقد يكون عدميا مثل: فني وعدم، فإن مصدرهما الفناء والعدم، و إنما قلنا بشيء غير معين لأنا سنقيم الدليل على أن هذا المقدار معتبر، و إنما قلنا: في زمان معين احترازا عن الأسماء...» [2].

4.1.3. خوضه في المسائل الخلافية:

تميز فخر الدين الرازي، في تعامله مع العديد من القضايا النحوية، بانفتاحه على مختلف آراء النحويين واجتهاداتهم، باختلاف توجهاتهم الفكرية و انتماءاتهم اللغوية والنحوية، ومن ثم كثر عرضه لمسائل الخلاف النحوي في مواطن مختلفة من مصادره.

---

[1]- التفسير الكبير، 118/1.

[2]- نفسه، 44/1.

ومن خلال تتبع مناسبات استعراضه لهذه المسائل، ظهرت ملاحظات نجملها فيما يأتي:

أ- عرضه لآراء النحويين حول المسألة بحياد تام، ودون الميل إلى ترجيح رأي على آخر.

ب- عرضه لآراء النحويين، وأخذه بواحد منها، وترجيحه على الأخرى.

ج- عرضه لهذه الآراء، و انتقاده لها إلى درجة قد تبلغ حد النقض والإبطال أحيانا، وحد التقليل من قيمتها وتضعيفها، والحكم عليها بالفساد والاختلال أحيانا أخرى.

ويمكن بيان ذلك من خلال المسائل الخلافية التالية:

أ- الخلاف حول حرفية أو فعلية ليس.

توقف الرازي في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب﴾ [1] عند كلمة "ليس" محاولا بيان طبيعتها، هل هي فعل أو حرف؟ فعرض رأيين مختلفين، الأول منهما يرى أنها فعل، ويزعم الثاني أنها حرف، يقول: «الأكثرون على أن (ليس) فعل، ومنهم من أنكره وزعم أنه حرف. حجة من قال إنها فعل اتصال الضمائر بها التي لا تتصل إلا بالأفعال كقولك: لست ولسنا ولستم والقوم ليسوا قائمين، وهذه الحجة منقوضة بقوله: إنني وليتني ولعل، وحجة المنكرين: أولها أنها لو كانت فعلا لكانت ماضيا، ولا يجوز أن تكون فعلا ماضيا. فلا يجوز أن تكون فعلا. بيان الملازمة أن كل من قال إنه فعل فال: إنه فعل ماض، وبيان أنه لا يجوز أن يكون فعلا ماضيا اتفاق الجمهور على أنه لنفي الحال، ولو كان ماضيا لكان لنفي الماضي لا لنفي الحال. وثانيها: أنه يدخل على الفعل، فنقول: ليس يخرج زيد، والفعل لا يدخل على الفعل عقلا ونقلا، وقول من قال إن "ليس" داخل على ضمير القصة والشأن ، وهذه الجملة تفسير لذلك الضمير ضعيف، فإنه لو جاز ذلك جاز مثله في "ما" ، وثالثها: أن الحرف "ما" يظهر معناه في غيره، وهذه الكلمة كذلك، فإنك لو قلت: ليس زيد، لم يتم الكلام، بل لا بد وأن

[1]- سورة البقرة: 177.

تقول: ليس زيد قائما، ورابعها: أن "ليس" لو كان فعلا لكان "ما" فعلا، وهذا باطل، فذاك باطل بيان الملازمة أن "ليس" لو كان فعلا لكان ذلك لدلالته على حصول معنى السلب مقرونا بزمان مخصوص وهو الحال، وهذا المعنى قائم في "ما" فوجب أن يكون "ما" فعلا. فلما لم يكن هذا فعلا فكذا القول في ذلك،أو نذكر هذا المعنى بعبارة أخرى فنقول: "ليس" كلمة جامدة وضعت لنفي الحال، فأشبهت "ما" في نفي الفعلية، وخامسها: إنك تصل "ما" بالأفعال الماضية فتقول: ما أحسن زيد، ولا يجوز أن تصل "ما" بليس فلا تقول: ما ليس زيد يذكرك، وسادسها: أنه على غير أوزان الفعل، لأن فعل غير موجود في أبنية الفعل، فكان في القول بأنه فعل إثبات ما ليس من أوزان الفعل... وسابعها: ذكر القتيبي أنها كلمة مركبة من الحرف النافي الذي هو: لا، وأيس، أي موجود، قال: ولذلك يقولون: أخرجه من الليسية إلى الأيسية، أي من العدم إلى الوجود، وأيسته أي وجدته...قال وذكر الخليل أن "ليس" كلمة جحود معناها: لا أيس، فطرحت الهمزة استخفافا لكثرة ما يجري في الكلام...وثامنها: الاستقراء دل على أن الفعل إنما يوضع لإثبات المصدر، وهذا إنما يفيد السلب أولا فلا يكون فعلا...وأما القائلون بأن ليس فعل فقد تكلفوا في الجواب عن الكلام الأول بأن"ليس" قد يجيء لنفي الماضي كقولهم: جاءني القوم ليس زيدا، وعن الثاني: أنه منقوض بقولهم: أخذ فعل كذا، وعن الثالث: أنه منقوض بسائر الأفعال الناقصة، وعن الرابع: أن المشابهة من بعض الوجوه لا تقتضي المماثلة، وعن الخامس: أن ذلك إنما امتنع من قبل أن: ما، للحال، و"ليس" للماضي، فلا يكون الجمع بينهما، وعن السادس: أن تغير البناء وإن كان على خلاف الأصل لكنه يجب المصير إليه ضرورة العمل مما ذكرنا من الدليل، وعن السابع: أن الليسية اسم، فلم قلتم أن ليس اسم، وأما قوله: من حيث أيس وليس،فلم قلتم أن المضاف إليه يجب كونه اسما، وأما الكتاب فممنوع منه بالدليل، وعن الثامن: أن "ليس" مشتق من الليسية فهي دالة على تقرير معنى

الليسية، فهذا ما يمكن أن يقال في هذه المسألة وإن كانت هذه الجوابات مختلفة»[1].

ب- الخلاف حول ما التعجبية:

أشار الرازي إلى الخلاف حول "ما" التعجبية في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿فما أصبرهم على النار﴾ [2]، يقول: «اعلم أن للتعجب صيغتين: أحدهما: ما أفعله كقوله تعالى: (فما أصبرهم على النار)، والثاني: "أفعل به" كقوله: ﴿أسمع بهم و أبصر﴾ أما العبارة الأولى، وهي قولهم: ما أصبره، ففيها مذاهب:

القول الأول: وهو اختيار البصريين أن "ما" اسم مبهم يرتفع بالابتداء، وأحسن فعل وهو خبر المبتدأ، وزيدا مفعول وتقديره: شيء حسن زيدا أي صيره حسنا. واعلم أن هذا القول عند الكوفيين فاسد واحتجوا عليه بوجوه... والجواب عن الأول: أن أحسن كما أنه قد يكون فعلا، فهو أيضا قد يكون اسما، حين ما يكون كلمة تفضيل، و أيضا فقد دللنا بالوجوه الكثيرة على أنه لا يجوز أن يكون فعلا و أنتم ما طلبتمونا إلا بالدلالة. والجواب عن الثاني: أنا سنذكر العلة في لزوم الفتحة لآخر هذه الكلمة. والجواب عن الثالث: أنه منتقض بقولك: لعلي وليتني، والعجب أن الاستدلال بالتصغير على الاسمية أقوى من الاستدلال بهذا الضمير على الفعلية، فإذا تركتم ذلك الدليل القوي، فبأن تتركوا هذا الضعيف أولى، فهذه جملة الكلام في هذا القول.

القول الثاني: وهو اختيار الأخفش قال: القياس أن يجعل المذكور بعد كلمة "ما" وهو قولك: أحسن صلة لما، ويكون خبر "ما" مضمرا. وهذا أيضا ضعيف لأكثر الوجوه المذكورة، منها أنك لو قلت: الذي أحسن زيدا ليس هو بكلام منتظم، وقولك: ما أحسن زيدا، كلام منتظم وكذا القول في بقية الوجوه.

القول الثالث: وهو اختيار الفراء: أن كلمة "ما" للاستفهام و أفعل اسم، وهو للتفضيل، كقولك: زيد أحسن من عمرو...

1-التفسير الكبير، 1/39-40.

2- سورة البقرة: 135.

و القول الرابع: وهو أيضا قول بعض الكوفيين قال: إن "ما" للاستفهام وأحسن فعل كما يقوله البصريون، معناه: أي شيء حسن زيدا... فهذا جملة ما قيل في هذا الباب. »[1].

ج- الخلاف حول العامل في نصب المفعول:

يقول الرازي مستعرضا أوجه الاختلاف بين النحويين حول العامل في نصب المفعول: «اختلفوا في العامل في نصب المفعول على أربعة أقوال: الأول: وهو قول البصريين، أن الفعل وحده يقتضي رفع الفاعل ونصب المفعول، والثاني: وهو قول الكوفيين، أن مجموع الفعل والفاعل يقتضي نصب المفعول. والثالث: وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين، أن العامل هو الفاعل فقط. والرابع وهو قول خلف الأحمر من الكوفيين: أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية.

حجة البصريين أن العامل لا بد وأن يكون له تعلق بالمعمول، وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر، فلا يكون فيه عمل البتة، وإذا سقط لم يبق العمل إلا للفعل. حجة المخالف أن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران، لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه إلا أثر واحد. قلنا: ذاك في الموجبات أما في المعرفات فممنوع.

واحتج خلف بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل، والمفعولية صفة قائمة بالمفعول، ولفظ الفعل مباين لهما...» [2].

د- الخلاف حول أصل المرفوعات الفاعل أو المبتدأ:

ذهب الخليل إلى أن أصل المرفوعات هو الفاعل، وذهب سيبويه إلى أن الأصل هو المبتدأ، وذهب الأخفش إلى أن كل واحد منهما أصل بنفسه، يوضح الرازي هذا الخلاف بقوله: «المرفوعات سبعة: الفاعل، والمبتدأ و خبره، واسم كان، واسم ما ولا المشتبهتين بليس، وخبر أن، وخبر لا النافية للجنس، ثم قال الخليل: الأصل في الرفع الفاعل، والبواقي مشبهة به، وقال سيبويه: الأصل هو المبتدأ

---

[1]- التفسير الكبير، 5/33-36.

[2]- نفسه، 1/61-62.

والبواقي مشبهة به، وقال الأخفش: كل واحد منهما أصل بنفسه، واحتج الخليل بأن جعل الرفع إعرابا للفاعل أولى من جعله إعرابا للمبتدأ، والأولوية تقتضي الأولية، بيان الأول: أنك إذا قلت "ضرب زيد بكر" بإسكان المهملتين لم يعرف أن الضارب من هو والمضروب من هو، أما إذا قلت:" زيد قائم" بإسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما، فثبت أن افتقار الفاعل إلى الإعراب أشد، فوجب أن يكون الأصل هو. وبيان الثاني أن الرفعية حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر، فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه خبرا، أما لا شك أنه في الفاعل يدل على خصوص كونه فاعلا، فثبت أن الرفع حق الفاعل، إلا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسندا إليه جعل مرفوعا رعاية لحق هذه المشابهة، وحجة سيبويه أن : أنا بينا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجمل الفعلية، فإعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدما على إعراب الجملة الفعلية، والجواب: أن الفعل أصل في الإسناد إلى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدمة، وحينئذ يصير هذا الكلام دليلا للخليل»[1].

هـ- الخلاف حول إعمال فعلين في فاعل بعدهما:

أشار الرازي إلى الخلاف حول إعمال فعلين في مفعول واحد فقال: «إذا جاء فعلان معطوفا أحدهما على الآخر، وجاء بعدهما اسم صالح لأن يكون معمولا لهما، فهذا على قسمين، لأن الفعلين إما أن يقتضيا عملين متشابهين، أو مختلفين، وعلى التقديرين، فإما أن يكون الاسم المذكور بعدهما واحدا أو أكثر، فهذه أقسام أربعة:

القسم الأول: أن يذكر فعلان يقتضيان عملا واحدا، ويكون المذكور بعدهما اسما واحدا، كقولك: قام وقعد زيد، فزعم الفراء أن الفعلين جميعا عاملان في زيد، والمشهور أنه لا يجوز، لأنه يلزم تعليل الحكم الواحد بعلتين، والأقرب راجح بسبب القرب، فوجب إحالة الحكم عليه، وأجاب الفراء بأن تعليل الحكم الواحد بعلتين ممتنع في المؤثرات، أما في المعرفات فجائز... القسم الثاني:

---

[1]- التفسير الكبير،61/1.

إذا كان الاسم غير مفرد وهو كقولك: قام وعد أخواك، فهنا إما أن ترفعه بالفعل الأول، أو بالفعل الثاني، فإن رفعته بالأول قلت: قام وقعد أخواك لأن التقدير: قام أخواك وقعدا، أما إذا أعملت الثاني جعلت في الفعل الأول ضمير الفاعل، لأن الفعل لا يخلو من فاعل مضمر أو مظهر، تقول: قاما وقعدا أخواك، وعند البصريين إعمال الثاني أولى، وعند الكوفيين إعمال الأول أولى، حجة البصريين أن إعمالهما معا ممتنع, فلا بد من إعمال أحدهما، والقرب مرجح، فإعمال الأقرب أولى، وحجة الكوفيين أنا إذا أعملنا الأقرب وجب إسناد الفعل المتقدم إلى الضمير ويلزم حصول الإضمار قبل الذكر، وذلك أولى بوجوب الاحتراز عنه. القسم الثالث: أما إذا اقتضى الفعلان تأثيرين متناقضين، وكان الاسم المذكور بعدهما مفردا، فيقول البصريون إن إعمال الأقرب أولى خلافا للكوفيين...» [1].

و-الخلاف حول المدح والذم لم صارا علتين لاختلاف الحركة:

يقول الرازي مبينا ذلك: «اختلف الكوفيون والبصريون في أن المدح والذم لم صارا علتين لاختلاف الحركة؟ فقال الفراء: أصل المدح والذم من كلام السامع، وذلك أن الرجل إذا أخبر غيره فقال له: قام زيد، فربما أثنى السامع على زيد وقال: ذكرت والله الظريف، ذكرت العاقل، أي: هو والله الظريف هو العاقل، فأراد المتكلم أن يمدح بمثل ما مدحه به السامع فجرى الإعراب على ذلك. وقال الخليل: المدح والذم ينصبان على معنى: أعني الظريف. و أنكر الفراء ذلك لوجهين: الأول: أن أعني إنما يقع تفسيرا للاسم المجهول، والمدح يأتي بعد المعروف. والثاني: أنه لو صح ما قاله الخليل لصح أن يقول: قام زيد أخاك على معنى: أعني أخاك. وهذا مما لم تقله العرب أصلا» [2].

2.3. من ملامح منهجه في التعامل مع القضايا النحوية في التفسير

اتسم منهج الرازي في التعامل مع القضايا النحوية في سياق تفسيره لألفاظ القرآن الكريم بالدقة والصرامة، ولعل ما يؤكد ذلك، اعتماده في إثبات

---

[1]- التفسير الكبير ،1/64-65.

[2]- نفسه، 1/49-50.

الصواب والحق على وسائل إقناعية، ومبادئ تحليلية دقيقة يمكن إجمالها في ثلاثة هي: مبدأ الاستدلال، ومبدأ الجدل، ومبدأ النزول والتدرج.

أ- مبدأ الاستدلال:

يظهر اعتماد هذا المبدأ من خلال العديد من القضايا والظواهر النحوية التي اهتم الرازي بدراستها وتحليلها وتفسيرها، فقد كان شديد الحرص على تعزيز رأيه وتبرير اختياره بالدليل العقلي أو النقلي، لذلك فهو لا يصدر حكما ولا يطمئن إلى معنى إلا إذا جاء به معللا، مبينا بالحجة والبرهان.

ومن الأمثلة المبينة لنهجه الاستدلالي، استدلاله على حصول الفرق بين قولنا "يا زيد" و"أنادي زيداً" بأدلة مختلفة تثبت مغايرة الجملة الأولى للثانية، يقول في سياق حديثه عن التركيب الممكن من الاسم والحرف: «وأما الثالث: وهو الاسم مع الحرف، فقيل: يفيد في صورتين: الصورة الأولى: قولك "يا زيد" فقيل: ذلك إنما أفاد لأن قولنا يا زيد في تقدير: أنادي، واحتجوا على صحة قولهم بوجهين: الأول: أن لفظ "يا" تدخله الإمالة ودخول الإمالة لا يكون إلا في الاسم والفعل، والثاني: أن لام الجر تتعلق بها فيقال "يا زيد" فإن هذه اللام لام الاستغاثة وهي حرف جر، ولو لم يكن قولنا "يا" قائمة مقام الفعل، وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر، لأن الحرف لا يدخل على الحرف، ومنهم من أنكر أن يكون "يا" بمعنى أنادي واحتج عليه بوجوه: الأول: إن قوله أنادي إخبار عن النداء، والإخبار عن الشيء مغاير للمخبر عنه، فوجب أن يكون قولنا: أنادي زيداً مغايراً لقولنا: يا زيد، الثاني: أن قولنا: "أنادي" كلام محتمل للتصديق والتكذيب، وقولنا "يا زيد" لا يحق لهما، الثالث: أن قولنا "يا زيد" ليس خطابا إلا مع المنادي، وقولنا: "أنادي زيدا" غير مختص بالمنادي، الرابع: أن قولنا "يا زيد" يدل على حصول النداء في الحال، وقولنا "أنادي زيداً" لا يدل على اختصاصه بالحال، الخامس: أنه يصح أن يقال: أنادي زيداً قائما، ولا يصح أن يقال: يا زيد قائما، فدلت هذه الوجوه الخمسة على حصول التفرقة بين هذين اللفظين... »[1].

[1] - التفسير الكبير، 1/46-47.

واعتمد الرازي في تفسير وتعليل قضايا لغوية أخرى على الدليل النقلي، فاستدل بالقرآن الكريم، و أقوال الآخرين، وبعض الأبيات من الشعر.

ومما يدل على ذلك ما ورد في سياق حديثه عن "رب" التي يلحقها "ما"، يقول: « رب، حرف جر عند سيبويه، ويلحقها "ما" على وجهين: أحدهما أن تكون بمعنى شيء، وذلك كقوله:

رب ما تكره النفوس من الأمـ ** ـرله فرجة كحل العقال

ف"ما" في هذا البيت اسم، والدليل عليه عود الضمير إليه من الصفة، فإن المعنى: رب شيء تكرهه النفوس، وإذا عاد الضمير إليه كان اسما ولم يكن حرفاً، كما أن قوله تعالى: ﴿أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين﴾ لما عاد الضمير إليه علمنا بذلك أنه اسم، ومما يدل على أن "ما" قد يكون اسما، إذا وقعت بعد "رب" وقوع "من" بعدها في قول الشاعر:

يا رب من ينقص أزوادنا ** رحن على نقصانه واغتدين

فكما دخلت "رب" على كلمة "من" وكانت نكرة، فكذلك تدخل على كلمة "ما"، فهذا ضرب والضرب الآخر أن تدخل "ما" كافة كما في هذه الآية، والنحويون يسمون "ما" هذه الكافة، يريدون أنها بدخولها كفت الحرف عن العمل الذي كان له، وإذا حصل هذا الكف فحينئذ تتهيأ للدخول على ما لم تدخل عليه، ألا ترى أن رب إنما تدخل على الاسم المفرد نحو: رب رجل يقول ذاك، ولا تدخل على الفعل. فلما دخلت "ما" عليها هيأتها للدخول على الفعل كهذه الآية»[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الفخر الرازي كان يرى أن أصل الاستدلال هو القرآن الكريم، ويأتي بعده النثر والنظم، يدل على ذلك قوله: «...بدليل استقراء القرآن والنثر والنظم »[2].

---

[1]- التفسير الكبير، 161/19.

[2] - نفسه،54/1

2- مبدأ الجدل

اعتمد الفخر الرازي في سياق تعريفه للعديد من المصطلحات، ومناقشته للكثير من القضايا والمسائل النحوية، طريقة جدلية مؤسسة على افتراض محاور له، معترض عليه أو منتقد له؛ وذلك بقصد إقناع مخاطبه بصحة رأيه ووجاهة اختياره، ومن ثم كثرت لديه ألفاظ، وأساليب لغوية تعكس توظيفه لهذا النهج في البرهنة والإقناع.

فمن الألفاظ الدالة على ذلك اعتماد لفظ "القول" بصيغه المختلفة مثل: قوله، قولنا، قالوا، قلنا... ومن الأساليب التي وظفها في تقرير آرائه، أسلوب الشرط والجزاء: فإن قالوا... قلنا، الذي يتكرر باستمرار.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك، قوله في سياق شرحه لألفاظ تعريف أورده للفعل: «التعريف الرابع: الفعل كلمة دالة على ثبوت المصدر لشيء غير معين في زمان معين... وأما القيد الثاني: وهو قولنا: "في زمان معين" ففيه سؤالات: أحدها: أنا إذا قلنا "وجد الزمان" أو قلنا "فني الزمان"، فهذا يقتضي حصول الزمان في زمان آخر، ولزم التسلسل، فإن قالوا: يكفي في صحة هذا الحد كون الزمان واقعا في زمان آخر بحسب الوهم الكاذب، قلنا: الناس أجمعوا على أن قولنا: حدث الزمان وحصل بعد أن كان معدوماً، كلام حق ليس فيه باطل ولا كذب، ولو كان الأمر كما قلتم لزم كونه باطلا وكذبا، وثانيها: أنا إذا قلنا: كان العالم معدوما في الأزل، فقولنا: كان فعل فلو أشعر ذلك بحصول الزمان لزم حصول الزمان في الزول، وهو محال، فإن قالوا: ذلك الزمان مقدر محقق، قلنا: التقدير الذهني إن طابق الخارج عاد السؤال، وإن لم يطابق كان كذبا، ولزم فساد الحد...»[1].

3- مبدأ النزول أو التدرج:

يتضح هذا النهج في تعامل الرازي مع الكثير من الألفاظ التي يقتضي السياق الذي جاءت فيه بيان طبيعتها، وتحديد مفاهيمها، ومعرفة أنواعها

[1] التفسير الكبير، 1/44-45.

وخواصها وأحكامها. فمعرفة حقيقة الألفاظ تقتضي الكشف عن الأصول التي تنتمي إليها، وبيان كل ما يتعلق بها.

ولمعرفة أحوال اللفظ الكلية والجزئية، اعتمد الرازي مبدأ النزول والتدرج من العام إلى الخاص، ومن الجنس إلى النوع، ومن البسيط إلى المركب.

فلتفسير قوله: (أعوذ بالله) يجب البحث في الفعل "أعوذ"، والاسم "الله"، وحرف الجر""الباء"، وبيان حدودها، و أنواعها، وخواصها.

يقول الرازي موضحا معالم هذا المنهج: « ولكنا نبدأ في هذا الكتاب بالمباحث المتعلقة بالكلمة والكلام والقول واللفظ والعبارة، ثم ننزل منها إلى المباحث المتعلقة بالكلمة والكلام والقول واللفظ والعبارة، ثم ننزل منها إلى المباحث المتعلقة بالاسم والفعل والحرف، ثم ننزل منها إلى المباحث المتعلقة بتقسيمات الأسماء والأفعال والحروف، حتى ننتهي إلى الأنواع الثلاثة الموجودة في قوله (أعوذ بالله)»[1].

ويفصل الرازي القول في طريقته تلك فيقول: « ولنتكلم في قولنا (أعوذ بالله) فنقول: أعوذ نوع من أنواع الفعل المضارع، والفعل المضارع نوع من أنواع الفعل، وأما الباء في قوله بالله فهي باء الإلصاق، وهي نوع من أنواع حروف الجر، وحروف الجر نوع من أنواع الحرف. وأما قولنا: الله فهو اسم معين، إما من أسماء الأعلام، أو من الأسماء المشتقة، على اختلاف القولين فيه، والاسم العلم والاسم المشتق، كل واحد منهما نوع من أنواع مطلق الاسم، وقد ثبت في العلوم العقلية أن معرفة النوع ممتنع إلا بعد معرفة الجنس، لأن الجنس جزء من ماهية النوع، والعلم بالبسيط مقدم على العلم بالمركب لا محالة، فقولنا (أعوذ بالله) لا يمكن تحصيل به العلم كما ينبغي إلا بعد معرفة الاسم والفعل والحرف أولا، وهذه المعرفة لا تحصل إلا بعد ذكر حدودها وضوابطها ثم بعد الفراغ منه لا بد من تقسيم الاسم إلى الاسم العلم، وإلى الاسم المشتق، وإلى اسم الجنس، وتعريف كل

[1] - التفسير الكبير، 21/1.

واحد من هذه الأقسام بحده ورسمه وخواصه، ثم بعد الفراغ منه يجب الكلام في أن لفظة (الله) اسم علم أو اسم مشتق، وبتقدير أن يكون مشتقا فهو مشتق من ماذا، ويذكر فيه الوجوه الكثيرة التي قيل بكل واحد منها، و أيضا يجب البحث عن حقيقة الفعل المطلق، ثم يذكر بعده أقسام الفعل، ومن جملتها الفعل المضارع، ويذكر حده وخواصه و أقسامه، ثم يذكر بعده المباحث المتعقلة بقولنا أعوذ على التخصيص، و أيضا يجب البحث عن حقيقة الحرف المطلق، ثم يذكر بعده حرف الجر وحده وخواصه وأحكامه، ثم يذكر بعده باء الإلصاق وحده وخواصه، وعند الوقوف على تمام هذه المباحث يحصل الوقوف على تمام المباحث اللفظية المتعلقة بقوله (أعوذ بالله)...»[1].

يمكن تلخيص معالم هذا المنهج فيما يلي:

أ- البحث في طبيعة الألفاظ، وهي هنا: الاسم والفعل والحرف، ونسبتها إلى أصولها العامة: الكلمة والكلام والقول...

ب- تحديد مفاهيمها وخواصها: حد الاسم وخواصه، وحد الفعل وخواصه، وحد الحرف وخواصه.

ج- ذكر أقسامها وحدها وخواصها: كتقسيم الاسم إلى: الاسم العلم والاسم المشتق واسم الجنس، وتعريف كل قسم منها، وتقسيم الفعل المطلق إلى أقسام، ومن جملتها الفعل المضارع، وذكر حده وخواصه و أقسامه، وتقسيم الحرف المطلق إلى أنواع، منها حروف الجر، وحدها وخواصها وأحكامها، ثم تقسيم حروف الجر إلى أقسام، ومنها باء الإلصاق وحده وخواصه.

3.3 . أثر المرجعية المذهبية في توظيف علم النحو في تفسير كلام الله وفهمه.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الطابع العام الذي ميز سيرة الفخر الرازي، اتضح لنا أن النهج الذي سار عليه في تفسيره كان بغاية الوصول إلى الحقيقة، وفق ما تنزَّل من الوحي وما أقرته السنة النبوية الشريفة.

---

[1] - التفسير الكبير، 18/1.

فقد كان الفخر على مذهب أهل السنة والجماعة والعقيدة الأشعرية، منازلا لكل من خالفها من المعتزلة والشيعة وغيرهما[1].

ومن ثم تركز اهتمام الرازي في إطار تفسيره لكلام الله التفسير الصحيح، القائم على الحجج البيانية اليقينية، والمرتكزات العقلية الصارمة، على استثمار كل الأدوات التفسيرية الكفيلة ببلوغ أعلى درجات الفهم، وتثبيت أسمى مراتب الإيمان في قلب الإنسان المؤمن.

ومن أهم هذه الأدوات الأداة اللغوية بمظهريها: العام المشتمل على علم المفردات والتصريف والنحو والبيان والمعاني، والخاص المتمثل في ألفاظ كل علم من هذه العلوم واصطلاحاتها.

لقد انطبع الخوض في المسائل اللغوية والنحوية، في سياق تفسير كلام الله، بطابع مذهبي مؤسس على الإقرار بوحدانية الله وتنزيه الذات الإلهية، وردّ طعن الطاعنين، و إنكار شبه المتأولين.

وقد اتضح هذا الأمر جليا من تتبع الفخر الرازي للكثير من الاصطلاحات والاستعمالات النحوية على وجه الخصوص، وتدقيق النظر في العديد من القضايا النحوية ومناقشتها وتحليلها، وفق ما يراه مناسباً لمرتكزات الفهم والإفهام الصحيحين.

والأمور التي تكشف عن تأثره بنزعته السنية المنافحة عن الحق واليقين كثيرة، نمثل لها بما يلي:

أ-رده للقول بالزيادة في كلام الله:

ويدل على ذلك نصوص كثيرة أنكر فيها القول بزيادة بعض الحروف في كلام الله، نذكر منها على سبيل التمثيل ما يأتي:

يقول الرازي في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾: «... فإن قالوا: إن الكاف زائدة، قلنا: هذا الكلام معناه أن هذا الحرف من كلام الله تعالى لغوٌ وعبث وباطل، ومعلوم أن هذا الكلام هو الباطل... »[1].

[1] - النحو وكتب التفسير، 803/2.

ويؤكد ذلك في سياق حديثه عن نفس الآية في كتابه "القضاء والقدر": «قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ والكاف معناه المثل، فصار تقدير الآية: ليس مثل مثل الله شيء، ومثلُ مِثل الشيء، عين ذلك الشيء، فكانت هذه الآية دالة على أن الله تعالى لا يقع عليه اسم الشيء. وقولهم: الكاف زائدة، ضعيف لأن الأصل: صون كلام الله عن اللغو»[2].

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾: «بيان الأول قوله تعالى ﴿اقرأ باسم ربك﴾ ولا يجوز أن يقال: الباء صلبة زائدة، لأن الأصل أن يكون لكل حرف من كلام الله تعالى فائدة، وإذا كان هذا الحرف مفيداً كان التقدير اقرأ مفتتحا باسم ربك»[3].

ب-رده للقول بالنقصان في بعض ألفاظ القرآن الكريم:

يدل على ذلك تعرضه لمسألة "كان" الناقصة، فهو يرى أنها فعل تام وليست فعلا ناقصا، وذلك إيمانا منه بأن القول بالنقصان في كلام الله يفضي إلى القول بالنقصان في ذاته، وهذا من العبث واللغو الذي لا يليق بكماله وجلاله، يستفاد ذلك من قوله وهو يتحدث عن لفظ "كان": « وذلك أن النحويين أطبقوا على أن لفظ "كان" على قسمين: أحدهما: الذي يكون تاما، وهو بمعنى حدث ووجد وحصل، قال تعالى ﴿كنتم خير أمة﴾ أي حدثتم ووجدتم خير أمة. والثاني: الذي يكون ناقصا كقولك "كان الله عليما حكيما" ... واتفقوا على أن "كان" على كلا التقديرين فعل، إلا أنهم قالوا: إنه على الوجه الأول فعل تام، وعلى الثاني فعل ناقص، فقلت للقوم: لو كانت هذه اللفظة فعلا لكان دالا على حصول حدث في زمان معين، ولو كان كذلك لكنا إذا أسندناه إلى اسم واحد لكان حينئذ قد دل على حصول حدث لذلك الشيء، وحينئذ يتم الكلام، فكان يجب أن يستغنى عن ذكر المنصوب، وعلى هذا التقدير يصير فعلا تاما. فثبت أن القول بأن هذه الكلمة

---

[1] - التفسير الكبير، 1/124-125.

[2] - القضاء والقدر، 121.

[3] - التفسير الكبير،1/203.

الناقصة فعل، يوجب كونها تامة غير ناقصة، وما أفضى ثبوته إلى نفيه كان باطلا، فكان القول بأن هذه الكلمة ناقصة كلاما باطلا... »[1].

ج- تفسير بعض الألفاظ بما يليق بذات الله:

من ذلك مثلا قوله في بيان معنى النون في قوله تعالى: ﴿إياك نعبد﴾: «لقائل أن يقول: النون في قوله (نعبد) إما أن تكون نون الجمع أو نون التعظيم، والأول باطل، لأن الشخص الواحد لا يكون جمعاً، والثاني باطل، لأن عند أداء العبادة، فاللائق بالإنسان أن يذكر نفسه بالعجز والذلة لا بالعظمة والرفعة»[2].

خاتمة:

يستخلص مما سبق ما يأتي:

- إجماع أهل العلم على أهمية علوم اللسان العربي وقيمتها في الدراسات الشرعية، فالعلم بها واجب وتعلمها من فروض الكفايات والإقبال على تفهمها من الديانة، و إتقانها شرط في رتبة الاجتهاد.

- حرص الفخر الرازي على استثمار معطيات الدرس النحوي في تفسير كتاب الله وفهمه وتأويله.

- اتسم منهج الرازي في التعامل مع المسائل النحوية في سياق تفسيره لألفاظ القرآن الكريم بالدقة والصرامة، ولعل ما يؤكد ذلك، اعتماده في إثبات الصواب والحق على وسائل إقناعية، ومبادئ تحليلية دقيقة يمكن إجمالها في ثلاثة هي: مبدأ الاستدلال، ومبدأ الجدل، ومبدأ النزول والتدرج.

- اعتمد الرازي في تفسير وتعليل قضايا لغوية أخرى على الدليل النقلي، فاستدل بالقرآن الكريم، و أقوال الآخرين، وبعض الأبيات من الشعر.

- عني الرازي في تفسيره لكلام الله، بإبراز الوجوه الإعرابية للفظة الواحدة في الآية، وما يصاحب ذلك من اختلاف في وجوه التأويل والفهم، لأن اختلاف الإعراب يؤدي حتما إلى اختلاف المعنى، ومن ثم فتقليب النظر في هذه الوجوه الإعرابية يدفع إلى

---

[1]- التفسير الكبير ، 1/ 136 – 137، و7/ 110

[2] - نفسه 251/1.

بيان الأصلح والأصوب من هذه الوجوه في الدلالة، وأنسبها لمقتضيات السياق العام التي وردت فيه، والمقاصد القرآنية المتوخاة منها.

مصادر البحث ومراجعه:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

- الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية. جيرار جهامي، دار المشرق بيروت، 1994.

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، 1971م.

- البرهان في أصول الفقه . إمام الحرمين الجُويني، تحقيق : صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية.

- التحبير في علم التفسير جلال الدين السيوطي دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

- تفسير البحر المحيط . أبو حيان الأندلسي – دار الفكر – بيروت. الطبعة الثانية: 1403هـ - 1983م.

- تفسير التحرير والتنوير. محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب . قدم له ووضع فهارسه: خليل محيي الدين الميس، دار الفكر، بيروت 1414هـ - 1993م.

- الجامع لأحكام القرآن الكريم، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1964م.

- الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة بيروت.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، 1984م.

- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس للنشر، الطبعة الثالثة، 1996م.

- عجائب القرآن. دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، (بدون).

- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.

- القضاء والقدر. تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتب العربي، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م.

- لسان العرب. ابن منظور، دار صادر، بيروت.

- المحصول في علم أصول الفقه . دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1412هـ - 1992م.

- معجم المقاييس في اللغة . أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م.

- المفردات في غريب القرآن الراغب الأصفهاني تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، مصر.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية بيروت.

- المقابسات، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، 1992م

- مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، تحقيق الدكتور عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، الكويت.

- من أسرار التنزيل . تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- النحو في كتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر، 1990م.

- النحو الوافي. عباس حسن، الطبعة التاسعة، دار المعارف، القاهرة، 1987م.